أفاق منظمة الدول المصدرة للنفط

"الأوبك " و رهاناتها المستقبلية

Perspectives et les enjeux de l'organisation de l'OPEP

د.قصري محمد عادل أ.كرمة كمال

جامعة زيان عاشور - الجلفة

الملخص :

ظهرت منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك " OPEP" استجابة لأزمة استحواذ شركات الشمال على نفط الجنوب بهدف التحرر من تبعية الحصول على عائدات ضئيلة مقابل استغلال الدول الاستهلاكية لخيرات الدول المنتجة للنفط، فكان اجتماع بغداد الذي تمخض عنه ميلاد منظمة الأوبك بمثابة بداية العهد الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أن الدول الأعضاء في هذه المنظمة أكتفت بالجانب التجاري من خلال عقد لقاءات واجتماعات دورية لضبط مستويات الإنتاج للتأثير على الأسعار، فتارة يتم الاتفاق على خفض الانتاج لإمتصاص المعروض النفطي وتارة أخرى يتم الاتفاق على زيادة الإنتاج استجابة للظروف السائدة في السوق كزيادة الطلب ومسايرة ضغوطات الدول الاستهلاكية، كل هذا جعل هذه المنظمة أمام تحديات جمة مثل ظهور منافسين جدد في السوق النفطي و توجه العالم نحو إحلال طاقات نظيفة صديقة للبيئة على حساب الطاقة النابضة التي تعتمد عليه دول الأوبك في استقرار ودعم اقتصادياتها بشكل أساسي، ناهيك عن الجاذبات القائمة بين دول أوبك أنفسهم .

الكلمات المفتاحية :

- المعروض النفطي ، الإمدادات ، التجاذبات ، الإجتماعات الدورية .
- الدول الشريكة (الحلفاء) ، السوق النفطية .

Résumé:

L'organisation de la OPEP a vu le jour suite à la crise du monopole l'accaparement des grandes sociétés nordiques pour le pétrole de pays méridionaux .

Elle a été créée pour mettre fin à cette dépendance qui est basée sur l'obtention des rendus dérisoires issus de l'explication des pays consommateurs des biens pays qui possèdent le pétrole.

Sur , la grande réunion qui a été effectuée à baghdad a donné naissance à l'OPEP pour ainsi maquer une nouvelle ère pour les rapport économiques internationaux .

Ceci dit , les pays membres de cette organisation de sont contenté de mettre l'accent sur l'aspect commercial à traves des réunions et des rencontres afin de se mettre d'accord du niveau de la production pour régler les prix ; parfois ils augmentant la production , d'autres fois , il la baissent tout dépend du marché mondial .

Cette politique leur permet d'agir à égal sur les pays consommateurs , ce qui a ouvert les portes des grands défis face à l'OPEP tels que la nouvelle concurrence qui apparue au sein du marché mondial , le défi des énergies renouvelables au dépens des sources énergétiques traditionnelles (en l'occurrence l'élément essentiel l'OPEP qu'est le pétrole) , et plains d'autre défis qui naissent entre les pays de l'OPEP eux mêmes .

Mots clés:
- approvisionnement en huile , les tensions , les réunions périodique , pays partenaires (alliés) , le marché du pétrole .

مقدمة :

إن الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في منتصف القرن الـــ 20 التي كانت قائمة على الفكر الرأسمالي في إستغلال خيرات الدول النفطية لضمان الإمدادات و التحكم في الأسعار دون مراعاة لمصلحة الدول المنتجة صاحبة الحق في تحديد السعر ، أمرا أدى إلى تكاثف جهود مجموعة من الدول و على رأسها فنزويلا و المملكة العربية السعودية و إيران و الكويت والعراق التي احتضنت هذه الأخيرة في عاصمتها بغداد لقاء أثمر عن إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك " إبتداءا من 14 سبتمبر 1960 تكون بمثابة الفاعل الأساسي في ضمان حقول الدول النفطية ، و خلق فضاء اقتصادي مبني على العدل في ميزات العلاقات الاقتصادية الدولية ، فاتحة المجال أمام دول نفطية أخرى ترغب في الانضمام إلى الأوبك و دعم صفوفها وفقاً لشروط محددة و منه توالت الدول في الانضمام الدولة تلوى الأخرى مع إمكانية الانسحاب وفق الشروط المحددة أيضاً كما يحصل مع دولة قطر حالياً ، غير أن دول الأوبك تخاذلت في ترسيم الفكرة الأصلية في إنشاءها و هي ربط الواردات الصناعية بأسعار النفط واكتفت بالجانب التجاري بعقد لقاءات دورية مع الدول الشريكة خارج الأوبك لضبط مستويات الإنتاج و التأثير على الأسعار ، و من أهم هذه اللقاءات في الآونة الأخيرة اجتماع أتفاق تمديد تسقيف الانتاج في نهائية 2017 الذي ساهم في ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات عليا بعد ثلاث سنوات و نصف من الانخفاض ، هذا الاتفاق أسس له اللقاء التاريخي في الجزائر في سبتمبر من نفس السنة ، مروراً بإتفاق التعديل في جوان 2018 وصولاً إلى آخر اتفاق للأوبك وحلفاءها المنعقد في بداية الشهر الماضي في فيينا (ديسمبر 2018) الذي توجه بقرار خفض الانتاج .

إن كثرة الاجتماعات و اللقاءات الدورية المنتظمة للأوبك لا تعني أنها تسيير على النحو المرسوم لها ، بل إنها أمام رهانات مستقبلية تجعل من مواصلة تأثيرها في مستويات الأسعار أمر صعب رغم ما تملكه من قدرات إنتاجية تفوق ثلث الانتاج العالمي للنفط ، لاعتبارات سياسية أبرزها الانصياع للضغوطات الخارجية ، و التجاذبات الموجودة داخل المنظمة بين أهم اعضاءها (السعودية ، إيران) و صعوبات إتخاذ القرارات المهمة دون الاعتماد على الشركاء من خارج المنظمة (روسيا مثلاً) .

كل هذا يقودنا إلى طرح الاشكالية الرئيسية التالية :

ما هي أهم اجتماعات منظمة الأوبك و ما مدى تأثير نتائج هذه الاجتماعات على السوق النفطية في ظل التحديات المستقبلية ؟

إن هذه الاشكالية تقودنا إلى بعض التساؤلات الفرعية من أهمها :

* ما هي ظروف ظهور منظمة الأوبك ؟

* ما هي أهم الاجتماعات الدورية المنعقدة بين دول الأوبك و حلفائها من خارج الأوبك ؟

* ما هي أهم التحديات التي تواجه منظمة الأوبك ؟

و كإجابة مبدئية على هاته التساؤلات يمكن الاعتماد على مجموعة فرضيات تمثلت في مايلي:

* ظهرت منظمة الأوبك إستجابة للرغبة في انهاء استحواذ الشركات الكبرى الأجنبية على نفط الدول المنتجة و رغبتها في رسم مستقبل واعد في خارطة الاقتصاد العالمي .

* يعد لقاء فيينا لتمديد تسقيف الإنتاج أهم لقاء الأوبك لكونه أعطى إشارات موجبة للسوق النفطية ما أدى إلى رفع الأسعار بعد الانخفاض الطويل .

* التجاذبات الموجودة بين الدول الأعضاء في الأوبك ، إضافة الضغوطات الخارجية و رهن مستقبل نتائج الاجتماعات بالدول الحليفة أبرز التحديات التي تواجه منظمة الأوبك .

أهمية الدراسة :

يكتسي موضوع منظمة الأوبك وتحدياتها العالمية و الاقليمية أهمية بالغة، كون أن اغلب دولها الاعضاء تعتمد في بنيتها الاقتصادية على مورد واحد وهو عائدات البترول، الذي يتقلب سعره من فترة لأخرى و هذا ما يؤثر بشكل مباشر على موازنات هذه الدول .

أهداف الدراسة :

نهدف من دراستنا هذه إلى إعطاء صورة عن كيفية ظهور هذا الكارتل النفطي و عن مدى طريقة تأثيرها في السوق النفطية من خلال عقد الاجتماعات الدورية والرهانات التي تواجهها .

المنهج المستعمل في الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي من خلال إنتهاج أسلوب العرض التاريخي لمراحل إنشاء وتطور منظمة الأوبك، والدمج بين المنهج التحليلي والوصفي عند الحديث عن أهم الاجتماعات الدورية للمنظمة ونتائج هذه الاجتماعات إضافة إلى التحديات التي تواجهها.

إنطلاقاً من أهداف الدراسة قمنا بتقسيمها إلى أربعة محاور أساسية:

- الإطار النظري لمنظمة الأوبك .
- النفط و تركيبته السعرية .
- إجتماعات منظمة الأوبك .
- الانتاج النفطي لمنظمة الأوبك و التحديات التي تواجهها .

أولا - الاطار النظري لمنظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك " :

1- نشأة منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك "

في العام 1940 و الحرب العالمية الثانية تشتعل أطلق وزير البترول الفنزويلي في ذلك الوقت " ألفوسيو بيريس " و هو مفكر مرموق فكرة إنشاء إطار تنظيمي للدول المصدرة للنفط أثمرت بعد عشرين سنة ميلاد الأوبك ، و كانت الفكرة القائمة على مبدأ التحرر من تبعية نفط الجنوب لشركات الشمال المعبرة عن فلسفة المركز الرأسمالي في تأمين التدفقات المالية الضرورية لتمويل الحرب من جهة و لدعم الانتاج الصناعي من جهة ثانية أي من خلال التبادل في ساحة الاستثمارات و التجارة النفطية ، كما بنيت الفكرة على مصلحة فنزويلا في حماية نفطها من نفط الشرق الأوسط الذي بدا سلعة منافسة بفضل تكاليف إنتاجه المنخفضة ، إلا أن مبدأ التبادل العادل في صناعة النفط كان الركن الغالب في الفكرة [1] ، و على هامش انعقاد المؤتمر البترولي الأول الذي نظمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة في أفريل 1959 ، جرت خلف كواليس هذا المؤتمر محادثات بين ممثلي فنزويلا والمملكة العربية السعودية و العراق و إيران و الكويت تناولت تأسيس هيئة كمنظمة استشارية تجتمع مرة واحدة سنوياً على الأقل لمناقشة بعض النقاط و أهمها :

- تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الاسعار .
- معالجة أوضاع صناعة البترول من وجهة نظر جماعية موحدة .
- زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة .
- تأسيس شركات بترولية وطنية .
- التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة و إنتاج و تنسيق الموارد البترولية .

و جرى الاتفاق على صياغة ميثاق أو عقد شرف وقع عليه في نهاية الاجتماعات عرفت تلك الوثيقة بإسم " إتفاق المعادي " ، كما كان إعلان شركة " إيسو" في 9 أغسطس 1960 بأنها ستنخفض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط بداية الشرارة لأن الأسعار آنذاك كانت منخفضة في الأصل ، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر باقتصاديات الدول المنتجة للبترول ، وبدعوة من العراق عقدت خمس دول و هي المملكة العربية السعودية والكويت و العراق و إيران و فنزويلا اجتماعا في بغداد في الفترة ما بين 10-14 سبتمبر 1960 و أعلنوا إنشاء منظمة دائمة تسمى " منظمة الدول المصدرة للبترول - الأوبك " تتولى إجراء المشاورات المنتظمة بين الدول الأعضاء و تعمل على توحيد و تنسيق سياساتها بهذا الخصوص ، و جاء بقية الاعضاء المنتمين تباعا كما سيأتي معنا وفرضت المنظمة على الاعضاء عدم المساهمة أو الاشتراك في أي عمل يكون من شأنه إحباط أي قرار لها ، حددت المنظمة لرئاسة أركانها مقراً يعين عن طريق المؤتمر وهو السلطة العليا في المنظمة و حددت الانجليزية لغة رسمية للمنظمة و إتخذت جنيف بسويسرا مقرا لها في الخمس سنوات الأولى من إنشائها ثم إنتقلت إلى مقرها الحالي بفيينا بالنمسا منذ الأول من سبتمبر 1965 [2]

2- أهداف منظمة الدول المصدر للبترول " الأوبك "

تحددت أهداف الأوبك في الآتي :

- ✓ التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات البترولية و تقرير ما يحقق و يحفظ مصالحها الفردية و الجماعية .
- ✓ إيجاد السبل و الوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في اسواق البترول العالمية للتغلب على التقلبات الضارة .
- ✓ إحترام مصالح الدول المنتجة و ضمان حصولها على دخل ، و مراعاة إمداد الدول المستهلكة بانتظام ، وضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال البترول .
- ✓ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ، على أن تستوفي هذه الدول الالتزامات المترتبة عليها وفق النظام الأساسي .

3- شروط العضوية في منظمة الأوبك

أ. الأعضاء المؤسسون في المنظمة هم تلك الدول التي شهدت المؤتمر المنعقد في بغداد ووقعت على وثيقة إنشاء المنظمة .

ب. الاعضاء المتمتعون بالعضوية الكاملة هم الاعضاء المؤسسون إضافة إلى الدول التي وافق المؤتمر على طلب انتسابها للعضوية .

ج. قررت المنظمة فتح باب العضوية أمام كل دول لديها فائض وفير من البترول الخام شرط حصولها على موافقة كل الأعضاء المؤسسين و موافقة ثلاث أرباع الأعضاء ذوى العضوية الكاملة .

د. يمكن قبول أي بلد مصدر للبترول كعضو مشارك إذ لم تنطبق عليه شروط العضوية السابقة و ذلك وفق شروط خاصة و منها أن توافق على عضويته مشاركا ثلاث أرباع الدول الأعضاء و جميع الدول المؤسسين ، و لا يقبل عضو مشارك أي بلد لا تماثل مصالحه و أهدافه مصالح الدول الاعضاء و أهدافها .

ه. يمكن للأعضاء المشاركين حضور أي اجتماع بدعوى من المؤتمر أو مجلس المحافظين و كذلك أي اجتماع استشاري آخر و المشاركة في المداولات دون أن يكون لها حق التصويت و لكن لها الحق في الاستفادة من جميع التسهيلات التي توفرها الأمانة العامة .

و. ليس لأي عضو أن ينسحب من المنظمة دون إخطار المؤتمر مسبقا برغبته في الانسحاب .

ز. إذا انقطت أي دولة فإن إعادة قبولها كعضو تخضع للشروط الوارد في الترتيب (ج) أعلاه .

4- الدول الاعضاء في منظمة الأوبك :

يوضح الجدول التالي الدول المنتمية إلى منظمة الأوبك و سنوات العضوية إضافة إلى نوعية نفط كل دولة و إنتمائها القاري .

آفاق منظمة الدول المصدرة للنفط

الجدول 01: أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط

- جانفي 2019 -

الدول	نوع النفط	سنة العضوية	المنطقة	ملاحظات
العراق	البصرة الخفيف	1960	الشرق الاوسط	دولة مؤسسة
فنزويلا	خام ميرايا	1960	امريكا الجنوبية	دولة مؤسسة
إيران	الخام الثقيل	1960	الشرق الاوسط	دولة مؤسسة
المملكة العربية السعودية	الخام العربي الخفيف	1960	الشرق الاوسط	دولة مؤسسة
الكويت	خام التصدير	1960	الشرق الاوسط	دولة مؤسسة
ليبيا	خام السدر	1962	افريقيا	/
الامارات العربية المتحدة	خام مريان	1967	الشرق الاوسط	/
الجزائر	صحاري بلند	1969	افريقيا	/
نيجيريا	خام بوني	1971	افريقيا	/
الاكوادور	اورينت	1973	امريكا الجنوبية	/
الغابون	رابي الخفيف	1975	افريقيا	انسحبت سنة 1994 و عادت سنة 2016
انغولا	خام جيراسول	2007	افريقياس	/
غينيا الاستوائية	زافير	2017	افريقيا	/
الكونغو	جينو	2018	افريقيا	/

المصدر : من إعداد الباحثين، الاعتماد على المواقع الالكترونية التالية:

www.alarabiya.net 2018/04/15

http//aawsat.com : 2018/04/15

- يومية البلاد يوم 13 / 12 / 2018 العدد 5794 ص 04 .

ملاحظات :

- إندونيسيا انضمت إلى منظمة الأوبك سنة 1962 و غادرت المنظمة سنة 2008 ثم عادت لتكسب العضوية من جديد سنة 2015 ، غير أن عضويتها مجمدة .

- تاريخ إنضمام دولة قطر كان العام 1961 و انسحبت رسميا الشهر الحالي (جانفي 2019) .

ثانيا - النفط و تركيبته السعرية :

1- ظهور البترول :[3]

عرف النفط منذ آلاف السنين و عرفته شعوب العالم ذات الحضارات القديمة كمصر و بابل و سومر و الصين و ورد ذكره في الكتب القديمة و كتب الرحالة الأوائل ، و استخدام في التدفئة و رصف الطرق و البناء ، و لم تبدأ صناعته في صورته الحديثة إلا في منتصف القرن التاسع عشر عندما حفر Edwin

L.drake أول بئر للبحث عن النفط عام 1859 م في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على عمق 69.5 قدم ، ثم ما لبثت هذه الصناعة أن صارت أحد أهم الدعامات التي ترتكز عليها الحضارة الانسانية و كلمة Petroleun كلمة ذات أصل لاتيني معناها زيت الصخر و قد يأخذ البترول شكلاً سائلاً و يسمى حينئذ بالزيت الخام Grude oil ، أو يأخذ شكلا غازيا فيسمى الغاز الطبيعي Natural Gas .

و قد تميزت الخمسين سنة الأولى من عمر البترول بالسيطرة الامريكية الكاملة تقريبا ، كما تميزت بتكوين إحتكار شركة " ستاندرد أويل" Standard Oil ، ثم جاءت فترة تدويل صناعة النفط بدءاً من العام 1911 م حيث اشتدت المنافسة بين الشركات السبع الكبار وقتئذ للسيطرة على السوق العالمية .

و ما لبث النفط أن إتخذ دوراً مباشراً في تحريك وقائع الصراعات العالمية و بنود الأجندة الاقتصادية منذ سنة 1914 م و هو العام نفسه الذي شهد سقوط شركة "ستاندرد أوبل" (واحدة من أكبر الشركات المنتجة للنفط في العالم في ذلك الوقت) فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستويات تصل إلى 100 دولار للبرميل ، و تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية و الإنتاج الصناعي و أصبح النفط أحد أهم الأهداف العسكرية و أحد المعايير الرئيسية في رسم الخرائط السياسية الاقتصادية ، و في العام 1920 تعرضت أسعار النفط الى تذبذبات شديدة وموجات هبوط وصعود حتى استقر سعر النفط عند مستوى 3 دولار للبرميل ، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى استحداث نظام mob (وهو آلية تربط السعر بالإنتاج) و بعد انتهاء الحرب العالمية أصبح النفط هو المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي دون غيره من جميع مصادره الطاقة الأخرى وفي العام 1928 م كونت الشركات السبع كارتل البترول و وضعت القواعد التي ظلت تحكم السوق حتى عام 1950 ، ثم بدأ الكارتل في فقد سيطرته تدريجياً بسبب دخول الشركات المستقلة الجديدة في السوق العالمية ، فضلاً عن مطالبة الدول المنتجة بنصيبها في الأرباح .

2- تسعير البترول : [4]

لا يمكن دراسة تطور أسعار البترول الخام دون أخذ المحتوى السياسي للعلاقات الدولية ومصالح الدول الكبرى في الاعتبار ، فتسعيرة البترول موضوع سياسي يخرج عن إطار الصناعة و التجارة و لتحليل سعر البترول لابد أيضاً من تحديد تكاليف الانتاج التي تتمثل في :

- أجور اليد العاملة .

- مصاريف الاستخراج : و ترتبط تكلفة الاستخراج بعمق النفط في باطن الأرض و بظروف الضغط الجيولوجي في المكمن النفطي ، و المنصات الجوية (إن وجدت) .

- نفقات النقل إلى محطات التجميع : سواء بالصهاريج أو بالناقلات البحرية أو النقل عبر الخطوط (انابيب نقل النفط) و تدخل هنا تكاليف الكيلومتر الواحد من الخط الناقل ، لأن الخطوط تحتاج إلى وضع مضخات على طول الخط بتباعدات قصيرة نسبياً من أجل التغلب على معوقات التدفق عبر الأنبوب الناتجة عن تسرب الأوساخ و الجزئيات الصلبة ، و عن تشكل المياه الملحية ، و ضغط الغاز المحصور

في الأنبوب و عدم استواء سطح الأرض في المناطق التي يمر الخط عبرها و الضغوط التي قد يعاني منها الأنبوب ، و تزويد المضخات على الدوام بالطاقة الكهربائية

- نفقات الصيانة و الإشراف الدائم على الخط و معالجة صدأ المضخات و توقفاتها ، و مراقبة التسربات النفطية المحتملة في الأجزاء المهمة من الخط .

- نفقات التسويق : فبعض المنابع النفطية (في سيبيريا مثلا) لا يكون تسويقها ذا جدوى إلا إذا كان سعر النفط المسوق عالياً .

- نفقات أمنية (العلاوة الأمنية) : هنالك نسبة معينة يمكن أن تصل إلى 6-8 دولار على الأقل في سعر برميل النفط فيما يسمى بسبب الظروف الامنية .

- علاوة سياسية : نتيجة الاحداث السياسية على الصعيد الدولي في العراق ، ايران ، فنزويلا .

و هناك سعران للنفط سعر حالي و سعر مستقبلي .

ثالثا - إجتماعات منظمة الأوبك :

حاول الرئيس الجزائري الراحل " هواري بومدين " رحمه الله إحياء الفكرة الاصلية لإنشاء منظمة الأوبك من خلال دعوته إلى ربط أسعار الواردات الصناعية بأسعار النفط و هو الربط الذي يشكل واحد من أبعاد التجارة المتكافئة و تم إطلاق هذه الفكرة العام 1975 م تحت قبة منظمة أخرى هي الأمم المتحدة دون أن تجد مناصرين كثر ، و تحاول حالياً كل من فنزويلا و إيران إحياء الافكار الاصلية للأوبك لكن في حيز يبدو ضيقاً هو " مؤتمر القادة" بينما تتجه المؤتمرات الوزارية نحو الهدف التجاري و يكتفي مجلس الحكام بمراقبة تنفيذ القرارات المتعلقة بالحصص [5] ، وهو ما يتجسد فعليا من خلال إكتفاء منظمة الأوبك بالعمل على الوصول إلى تحقيق الهدف التجاري وفقط و يظهر ذلك جليا من خلال كثافة المؤتمرات الوزارية التي تعقدها المنظمة (الأوبك) مع حلفاءها من خارج الأوبك من أجل ضبط مستويات الأسعار ، و هنا سنحاول تسليط الضوء على هذه الاجتماعات و نتائجها :

1- إتفاق فيينا لتمديد تسقيف الإنتاج

عقد في الـــ 30 نوفمبر 2017 بفيينا النمساوية الاجتماع الوزاري لدول أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك" و مجموعة من المنتجين غير الأعضاء لبحث سبل تعزيز و تمديد إتفاق تخفيض الانتاج إلى غاية نهاية سنة 2018 ، و هذا بعد اجتماع لجنة متابعة و مراقبة تنفيذ الاتفاق التي تضم كل من فنزويلا و الجزائر و الكويت و السعودية من داخل الأوبك ، و روسيا و عمان من خارج الأوبك .

اتفقت منظمة الأوبك و منتجوا البترول غير الأعضاء في الأوبك على تمديد تسقيف إنتاج النفط بـــ 1.8 مليون برميل يوميا لمدة تسعة أشهر إضافية إلى غاية 31 ديسمبر 2018 بعدما كان من المزمع إنتهاء آجال الاتفاق السابق في 31 مارس 2018 ، من أجل التقليل من الوفرة التي يشهدها السوق العالمي للخام ، و الحفاظ على المكاسب التي حققها مؤشر خام برنت في الأسواق العالمية ، كما قررت منظمة الأوبك تسقيف إنتاج ليبيا و نيجيريا عند مستويات 2017 و تم استثنائهما من التخفيضات نظراً

لاضطراب إنتاجهما و إنخفاضه ، كما حثت روسيا و هي منتج رئيسي للنفط خارج منظمة الأوبك على أن يكون هذا الاتفاق قابل للمناقشة و التعديل قبل انتهاء الموعد المتفق عليه في حال تعرض السوق الدولية إلى عجز في المعروض النفطي يساهم في ارتفاع حاد للأسعار لأن كثير من الدول المجتمعة بفيينا لا تريد سعر برميل مرتفع عن السعر المتوخي لتفادي زيادة شركات إنتاج النفط الصخري الأمريكي ، و الملاحظ هنا أن هذا الاتفاق جاء بعد مد و جزر حيث لعبت الجزائر دوراً محورياً في تقريب وجهات النظر بين عديد الدول خاصة المملكة العربية السعودية و إيران و روسيا لتوضيح أهمية تطابق الرؤى الاقتصادية في الظروف الصعبة التي تمر بها موازنات العديد من الدول النفطية بعيدا عن التجاذبات السياسية و جعل قرار التخفيض و تمديده كحتمية و ليس خيار لأن الصدمة النفطية التي حدثت منتصف سنة 2014 لم تكن ظرفية بقدر ما هي نتاج عدة عوامل ساهمت في زيادة عمرها و آثارها جعل العديد من الدول النفطية تنتهج سياسات تقشفية ، كما نلاحظ أيضا أن نتائج فيينا ديسمبر 2016 جاءت بثمارها ما دفع أسعار النفط إلى الانتعاش ، كل هذا ساهم في إنجاح قرار تمديد تخفيضات الانتاج .

تجدر الاشارة أن الاجتماع المنعقد في ديسمبر 2016 بفيينا الذي أسس له اللقاء التاريخي بالجزائر في سبتمبر من نفس السنة حين دلت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بدلوها في احداث التوزان في السوق العالمي للنفط من خلال لعب دور الوسيط في خلق تقارب اقتصادي و لو على حساب الميولات السياسية سيعتبر النواة الأولى لاتفاق أعضاء منظمة الأوبك و دول خارج منظمة الأوبك على تخفيض الانتاج بما مقداره 1.8 مليون برميل يومياً منها 1.2 مليون برميل يومياً تلتزم به دول الأوبك و 600 ألف برميل يومياً تلتزم به دول خارج الأوبك منها روسيا بـــــــ 300 ألف برميل يوميا على أن يسري هذا بدءاً من 01 جانفي 2017 على مدار ستة أشهر ليتم تمديده الى 31 مارس 2018 إلى أن جاء اتفاق فيينا في الـــــــ30 نوفمبر 2018 لتوسيع هذا الاتفاق إلى نهاية سنة 2018 .

الجدول 02: حصص إنتاج النفط لدول منظمة الأوبك – 2017-

الدول	مستوى الانتاج "مليون برميل"	التخفيض (ألف برميل)	الانتاج بعد التخفيض (مليون برميل)
المملكة العربية السعودية	10.544	486	10.058
العراق	4.561	210	4.351
ايران	3.975	90	3.885
الامارات العربية المتحدة	3.013	139	2.874
الكويت	2.838	131	2.707
فنزويلا	2.067	95	1.972
أنغولا	1.751	78	1.673
الجزائر	1.089	50	1.039
قطر	0.648	30	0.618

آفاق منظمة الدول المصدرة للنفط

الاكوادور	0.548	26	0.522
الغابون	0.202	9	0.193
ليبيا	/	معفي	/
نيجيريا	/	معفي	/

المصدر : تقرير منظمة الأوبك جوان 2018 .

و كنتيجة لنتائج هذا اللقاء (نوفمبر 2017) سجلت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت بحر الشمال رقم لم تبلغه منذ أكثر من ثلاث سنوات و نصف السنة حيث وصل سعر برميل برنت 70.4 دولار للبرميل (يحتوي البرميل على 159 لتر) كما ارتفعت العقود الأجلة لخام غرب تكساس الأمريكي 65.5 دولار للبرميل ، و يعد هذا الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط حالة تستحق الوقوف عندها ، فمن الاسباب و العوامل المؤدية إلى ارتفاع أسعار الذهب الأسود في البورصات العالمية نجد أنه مما لا شك فيه هو أن القرارات الأخيرة لمنظمة الأوبك و دول أخرى فاعلة في السوق النفطي خارج الأوبك ألقت بظلالها على التغيرات الحاصلة في بورصات النفط العالمية ، فقرار تمديد تسقيف الانتاج المتخذ في (فيينا 30 نوفمبر 2017) دفع السوق النفطية إلى تحقيق توازن في العرض و الطلب لتجاوز الكميات الزائدة من المعروض النفطي التي كانت تضخها دول الأوبك و دول منتجة أخرى إضافة إلى احترام دول منظمة الأوبك و الالتزام بالحصص المحددة خاصة دول الخليج العربي و على رأسها المملكة العربية السعودية باعتبارها من أكبر المنتجين إضافة إلى دول أخرى خارج المنظمة على غرار روسيا التي تعتبر هي الأخرى فاعلاً مهما في مجال إنتاج المحروقات و تسويقها على مستوى البورصات العالمية ، و بذلك يمكن اعتبار أن اتفاق تمديد تسقيف الانتاج قد أعطى إشارة موجبة و قوية لسوق النفط العالمي .

- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي الذي سجل أدنى مستوى له منذ ثلاث سنوات حيث يساهم انخفاض الدولار بشكل كبير في زيادة استهلاك الوقود مما يؤدي إلى ارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية

- حلول فصل الشتاء الذي يعد عاملا مهما في ارتفاع اسعار المحروقات نظراً لزيادة الطلب عليها في هذا الموسم من طرف الكثير من الدول لتلبية حاجيات السكان من ضرورة توفير وقود التدفئة و مواجهة التقلبات الجوية ، و زيادة طلبيات وقود المصانع التي تعرف زيادة كبيرة في تشغيل أجهزة و آلات الانتاج لمواكبة زيادة الطلبيات .

- نمو الاقتصاد العالمي و لو بشكل طفيف خاصة الهند و الصين اللذان يصنفان ضمن أكثر الدول المستهلكة للنفط ، و تعافي بعض اقتصاديات دول أوروبا من إرهاصات الأزمة المالية التي عصفت بها في 2009 .

و هناك مجموعة من الأسباب الجيوسياسية و التقنية ، أعطت دفعا قويا لتحقيق النتائج المستوخاة من اجتماع الأوبك و ساهمت في ارتفاع اسعار البترول و لو ظرفيا منها :

- الأحداث الأخيرة التي تشهدها المملكة العربية السعودية (نوفمبر 2017 المتمثلة في حملة الاعتقالات التي تقودها السلطات السعودية ضد شبهات الفساد مما أعطى إشارة عدم اليقين والضبابية فيما قد تؤدي إليه نتائج هذه الحملات و الاعتقالات ما انعكس على البورصات العالمية للنفط و ساهم في ارتفاع سعره بإعتبار أن السعودية من أكبر منتجي النفط في العالم وأي احداث تقع على أراضي هذه الأخيرة تعتبر مهمة و ذات دلالة على مستوى البورصات العالمية .

- الضغوطات التي تتعرض لها إيران بخصوص الاتفاق النووي و هي من أهم المنتجين داخل منظمة الأوبك، حيث أثرت هذه الضغوطات على مستوى أداء البورصات مساهمة في ارتفاع سعر برميل النفط كنتيجة لتهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز الحيوي .

- الاضطرابات التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط عموماً كون أن هذه المنطقة تعتبر من أهم مصادر إنتاج و عبور النفط في العالم ، مما يجعل الوضع السياسي الأمني في هذه المنطقة يلقي بثقله على مؤشرات البورصات العالمية للنفط (زيادة علاوات التأمين النفط و تسويقه و ضمان الإمدادات يؤدي إلى ارتفاع السعر)

- إغلاق خط أنابيب خام فورتيس الذي ينقل نفط بحر الشمال لإجراء عمليات صيانة و إصلاح بعد اكتشاف تسربات و تصدعات و المعروف عن هذا الخط (الانبوب) أنه ينقل حوالي 450 ألف برميل يومياً (عامل تقني) .

- المشاكل و الاحداث التي تعرفها ليبيا و فنزويلا هي الأخرى تعد أحد الأسباب المساهمة في ارتفاع أسعار النفط .

2- اتفاق التعديل جوان 2018 :

قبل انتهاء آجال اتفاق فيينا سالف الذكر (نوفمبر 2017) المتعلق بتمديد خفض و تسقيف الانتاج إلى غاية نهاية 2018 ، اجتمعت مجموعة من الدول الأعضاء من منظمة الأوبك والدول غير الاعضاء مرة أخرى في فيينا بتاريخ 22 جوان 2018 أي قبل نهاية الموعد المحدد سلفاً بستة أشهر ، من أجل مناقشة المستجدات التي تشهدها السوق الدولية للطاقة و كنتيجة لهذه المناقشات و الاجتماعات تقرر رفع الانتاج النفطي بما يعادل مليون برميل يوميا [6] منها 700 ألف برميل يوميا للدول الأعضاء في الأوبك و 300 ألف برميل يوميا المتبقية للدول غير الأعضاء في الأوبك حيث تمتثل 24 دولة الموقعة على هذا الاتفاق على تنفيذه وتبقى ليبيا ونيجيريا مستثنيتان من هذا نتائج اللقاء على غرار الاتفاق السابق وهذا ما يدفع الأسعار نحو التراجع بسبب زيادة المعروض النفطي على إعتبار أن المكاسب التي حققها سعر البرميل سابقاً كانت نتيجة الحد من المعروض و إلتزام دول الأوبك و حلفاءها بضبط العرض ، و إذ تأملنا جيداً في إنعكاسات هذا الاتفاق فإنه يلاحظ استفادة مجموعة من الدول دون استفادة مجموعة من دول أخرى ، و هذا ما يعطي لهذا الاتفاق صبغة حماية المصلحة الفردية قبل المصلحة الجماعية فدول مثل دول الخليج العربي و خاصة المملكة العربية السعودية والامارات تستفيد من ميزة تعويض انخفاض السعر بسبب

زيادة العرض من خلال زيادة الكميات المنتجة و هو نفس حال العراق وروسيا حين تستفيد من هذه الجزئية (تعويض خسارة تراجع الأسعار بزيادة الكمية) على عكس دول كثيرة شملها الاتفاق لكنها لا يمكن أن تستفيد منه في شيء في كل حال من الأحوال فالأسعار في التراجع والكميات المسموح بإنتاجها قليلة إضافة إلى ظروف بعض هذه الدول مثل إيران وفنزويلا، وهنا توجه العديد من هذه الدول صعوبات كبيرة في تغطية تبعات هذا الاتفاق لأنها لن تتمكن من تعويض التراجع في السعر بالزيادة في الانتاج من خلال الالتزام بالحصص المخصص لها ، وهذا يطرح أكثر من سؤال عن جدوى الاجتماعات المتكررة لمنظمة الأوبك وحلفاءها دون مراعاة مصالح الدول الأخرى التي لا تستطيع مواكبة قدرات الانتاج و التصدير التي تتمتع بها الدول القائدة داخل الأوبك (المملكة العربية السعودية) و خارجها (روسيا)

الجدول 03: حجم الزيادة في مستويات الانتاج بعد
اتفاق التعديل بين منظمة الأوبك و حلفاءها من خارج الأوبك .

دول منظمة الأوبك و خارج منظمة الأوبك	حجم زيادة الانتاج (ألف برميل يوميا)
السعودية	268.200
روسيا	165.600
العراق	115.900
الامارات العربية المتحدة	76.700
الكويت	72.300
فينزويلا	52.400
المكسيك	55.200
انغولا	43.000
الجزائر	27.600
عمان	24.800
اذربيجان	19.300
قطر	16.600
الاكوادور	14.300
ماليزيا	11.000
غينيا الاستوائية	6.600
البحرين	5.500
الغابون	5.000
جنوب السودان	4.400
بروناوي	2.200
السودان	2.200
	1000.000

المصدر : نقلاً عن جريدة الخبر اليومي ليوم 24 جوان 2018 ، العدد 8907 ،ص 09 .

3- اللقاء الوزاري الـــ 10 للجنة المتابعة المشتركة لدول منظمة الأوبك و حلفاءها :

بعد النجاح لقاء الجزائر المنظم في سبتمبر 2016 الذي تم بموجبه فتح المجال أمام الاتفاق على خفض الانتاج بمعدل 1.8 مليون برميل يومياً الذي تجسد فعلياً في اتفاق فيينا سالف الذكر (اتفاق الـــ 30 نوفمبر 2017) احتضنت الجزائر مرة أخرى في 23 سبتمبر 2018 أكثر من عشرين دولة للمشاركة في الاجتماع الوزاري العاشر للجنة المتابعة المشتركة لدول منظمة الأوبك و خارج الأوبك ، حيث اختتم هذا اللقاء (الاجتماع) دون أي توصية رسمية بأي زيادة في الإمدادات أو تخفيضها ، و استبعدت المملكة العربية السعودية و روسيا و هما أساس أي توافق أو تحالف قد ينجح مسار الأوبك و حلفاءها ، استبعدتا أي زيادة فورية في انتاج النفط أو تخفيضه ، كما عملت الدول المجتمعة على تأجيل تقديم أي مقترح من شأنه زعزعة استقرار سوق النفط لاسيما أن المرحلة الحالية تخدم مصلحة جميع الدول النفطية مجسدة بأسعار برميل لامست 80 دولار [7] ، و رغم أن هذا الاجتماع لم يخرج بمقترح صريح إلا أنه يمكن إعتباره قد نجح من خلال مواصلة جميع الدول الاعضاء في الأوبك و خارجها في الاستمرار في تطبيق القرارات المتخذة في جوان الماضي إذا نظرنا الى تزامن توقيت هذا اللقاء مع ضغوطات كبيرة تمارسها دول تبحث عن سعر منخفض على دول ارتكازية داخل الأوبك من أجل زيادة الانتاج للدفع بالأسعار نحو الأسفل و تغطية تراجع إمدادات إيران و ظهر ذلك جلياً من خلال التجاذبات الداخلية في الأوبك عكسها بالخصوص الجدل القائم بين المملكة العربية السعودية وإيران ، فالمملكة السعودية تريد أن تفرض إملاءاتها بخصوص زيادة العرض بدعوى درء النقص المرتقب في الانتاج الايراني كما فعلت من قبل مع الانتاج الليبي تحت مبررات امتلاكها لفائض في قدرات الانتاج ، و إيران تعترض على هذا التوجه الذي من شأنه خفض حصتها الانتاجية .

و ما غياب وزير النفط الايراني عن هذا الاجتماع و اكتفاء ايران بممثل عنها إلا رد فعل من جانب إيران على الضغوطات التي تمارسها المملكة العربية السعودية على الدول الاعضاء في منظمة الأوبك .

4- الندوة الدولية الـــ 175 لمنظمة الأوبك ديسمبر 2018 :

خلال الندوة الدولية الـــ175 لوزراء البلدان المنضوية تحت لواء منظمة الدولة المصدرة للبترول الأوبك اجتمعت مجموعة الدول العضوة في الأوبك و دول من خارج الأوبك في العاصمة النمساوية فيينا يومي 6 و 7 ديسمبر 2018 من أجل تحديد التوجهات المستقبلية للدولة المنتجة للنفط و التأثر على أسعار المحروقات في الأسواق الدولية في ظل التجاذبات الكبيرة التي تساهم في تحديد بورصتها المقتضيات السياسية و الجيوسياسية فضلاً عن معايير السوق وحجم العرض مقابل الطلب ، فكانت نتائج هذا الاجتماع خفض الانتاج النفطي بواقع 1.2 مليون برميل يومياً تلتزم الدول الاعضاء في الأوبك بتخفيض قدره 800 ألف برميل يومياً مقابل 400 ألف برميل يوميا للدول العشر الشريكة خارج الأوبك بما فيها روسيا ، و ذلك بدءاً من الأول جانفي من السنة الحالية 2019 لفترة مبدئية قدرها 6 اشهر ، و هذا بعدما

شهد اليوم الأول مفاوضات عسيرة دون اللجوء الى التوصل الى التوافق في الأراء بشأن خفض الانتاج وتم الغاء المؤتمر الصحفي و انخفضت اسعار النفط الخام ، فيما شملت المناقشات في اليوم الثاني روسيا ثاني أكبر منتج للنفط في العالم و شريك رئيسي منذ 2016 في جهود الأوبك لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب على النفط ، و الخروج بالاتفاق هذا و قام اعضاء الأوبك بمنح إيران و فنزويلا و ليبيا إعفاءات من التخفيضات [8] ، إن هذا التخفيض المتفق عليه جاء كحتمية لوقف التراجع الكبير في أسعار النفط التي وصلت 60 دولار للبرميل [9] غير أن هذا القرار المتعلق بالتخفيض لا يعد إلا تصحيح للمعروض النفطي كون أن الدول المنتجة والمصدرة لاسيما الكبرى منها كانت قد رفعت مستويات إنتاجها إلى سقف عال بداية بالمملكة العربية السعودية التي رفعت انتاجها بأكثر من 600 ألف برميل يوميا و بلغت مستويات قياسية و هو ما جعل سقف إنتاج منظمة الأوبك يقدر بـــ 33 مليون برميل يومياً [10] كما أن روسيا بلغت مستوى قياسيا في الانتاج بتجاوز 11 مليون برميل يوميا ، كل هذا جعل التخفيضات المعلن عنها عبارة تدارك و استيعاب لفوائض مسجلة في السوق النفطية في أوقات سابقة .

رابعا - الانتاج النفطي لمنظمة الأوبك و التحديات التي تواجهها

1- الانتاج النفطي للأوبك

تمتلك الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك" 40% من الانتاج العالمي و 70% من الاحتياطي العالمي للنفط بأعضائها الـــ 15 عشر [11] (انسحبت قطر بداية من الشهر الحالي -جانفي 2019- وبقيت 14 دولة) ، وفضلاً عن كمية الانتاج الحالية فإن الأوبك تمتلك قدرات إنتاجية كبيرة ما مكنها من التربع على عرش السوق النفطية من خلال تجربتها الناجحة في التأثير على الأسعار و هو الهدف التجاري الذي رسم لها بعد ما تضاءلت الفكرة الأصلية ، و هي استخدام النفط لمقاومة الشركات العملاقة المحتكرة ، و في آخر تقرير[12] لمنظمة الأوبك بلغ إنتاج منظمة الأوبك في ديسمبر الماضي (2018) إنخفاضاً ببلوغه 31.578 مليون برميل يومياً مقابل 32.328 مليون برميل يوميا في نوفمبر و 32.358 مليون برميل يوميا في أكتوبر من نفس السنة ، مساهما فيه تراجع إنتاج أكبر دولة منتجة داخل الأوبك و هي المملكة العربية السعودية حيث بلغ إنتاجها 10.553 مليون برميل يومياً في ديسمبر مقابل 11.02 مليون برميل يوميا في نوفمبر .

و في نفس التقرير قدر مجموع الطلب على النفط سنة 2018 بـــ 98.78 مليون برميل يوميا أما بالنسبة للسنة الحالية (2019) فإن الأوبك تتوقع زيادة بـــ 1.29 مليون برميل يوميا و بلوغ حجم الطلب على النفط حدود 100.07 مليون برميل يوميا مدفوعا بزيادة طلبيات الهند والصين و دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية التي تتوقع زيادة طلبها بـــ 0.25 مليون برميل يوميا

كما قدر متوسط خام القياس العالمي " برنت" المرجعي لسلة الأوبك سنة 2018 بـــ 71.22 دولار للبرميل (159 لتر في البرميل)

2- التحديات التي تواجه منظمة الأوبك

تواجه منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك" مجموعة من التحديات منها ما هو متعلق بمستويات الانتاج و ضبطه و القدرات الاستخراجية، و منها ما هو متعلق بالأوضاع السياسية، و من أبرز هذه التحديات نذكر :

- الوصول إلى مستوى انتاج يلبي حاجة السوق بما يضمن دعم نمو اقتصادي دولي و يحافظ على مستوى أسعار برميل نفطي يلبي احتياجات دول المنظمة التنموية فدول المنظمة (الأوبك) تعاني على المستوى الداخلي من عدم إلتزام يتفاوت بشكل نسبي من دول إلى أخرى ، أما التحدي الخارجي فيتمثل في إحتمال عدم تعاون الدول غير الأعضاء مثل روسيا و النرويج و المكسيك و عمان ، في ضبط مستويات الانتاج للمحافظة على الاسعار، إضافة إلى المحاولات السياسية للتأثر على منظمة الأوبك بتغيير توجهاتها فيما يتعلق بالأسعار[13] .

- إذا قمنا بتحييد العوامل السياسية مؤقتا ، رغم عدم منطقية ذلك في سوق النفط فإن هذا الوضع سيجعل الدول المنتجة للنفط أمام معضلة تتمثل في ضرورة مضاعفة الانتاج خلال العقود القادمة و هو أمر مكلف للغاية و قد يكون شبه مستحيل في ظل مؤشرات تعكس تراجع مخزون النفط العالمي بسبب الشيخوخة التي أصابت معظم حقول النفط الرئيسية في العالم و بسبب عدم حدوث أي اكتشافات بترولية مهمة ، ناهيك عن دور توجه أمريكا نحو تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط في تثبيط همة دول أوبك عن زيادة استثماراتها من أجل تلبية حاجيات السوق العالمية ، و في ضوء ذلك ستكون الدول المنتجة للنفط مضطرة للحفاظ على أسعار نفط مرتفعة لتخفيض معدلات النمو في الطلب عليه و التغلب على ضغوط الدول المستهلكة لزيادة إنتاجها و إستنزاف إحتياطاتها النفطية بسرعة و هذه السياسة من جانب الدول المنتجة لن تلقى قبولا من جانب الدول المستهلكة للنفط التي بتزايد تعطشها للنفط كلما زادت معدلات النمو الاقتصادي بها [14] .

- دخول الولايات المتحدة الأمريكية خط معادلة صناعة القرار النفطي في الأسواق الدولية ،فبعدما كانت أمريكا دولة مستوردة للنفط و ترهن قراراتها السياسية بمقابل ضمان الإمدادات النفطية نحو السوق المحلية من طرف دول الأوبك ، هاهي اليوم تفرض منطقها على الدول الأعضاء في الأوبك حيث لم تكتفي بتحقيق نمو في إنتاجها بل تعدته إلى جعل إنتاجها من الغاز و الغاز الصخري يضاهي إنتاج الدول الكبيرة مثل المملكة العربية السعودية داخل الأوبك وروسيا خارجها .

- تذبذب مستويات نمو الاقتصاديات المحتاجة لمادة البترول و على سبيل المثال أحياناً تشهد منطقة الاتحاد الأوروبي انتعاش و في الاحيان الأخرى يستمر الركود بفعل الأزمة المالية التي أدت إلى تراجع العديد من الدول في الطلب على الطاقة الموجهة للاستثمار (تراجع المشاريع).

- اعتماد العديد من الدول إلى التوجه إلى بدائل غير الطاقة التقليدية من خلال إحلال الطاقة النظيفة محل المحروقات و يتجسد ذلك بإقرار سياسات طاقوية جديدة مساعدة للمناخ(إتفاق كيتو واتفاق باريس للمناخ)

- تنامي الضغط في السوق الداخلية لدول الأوبك بزيادة معدلات الطلب على الطاقة من طرق العائلات (زيادة النمو الديمغرافي و التوسع العمراني) و المؤسسات و هذا ما يجعل دول الأوبك أمام تحدي تغطية الطلب المحلي قبل التوجه نحو التصدير ، لتصبح أمام رهان كفاية الإنتاج .

- صعوبة إدارة حصص الانتاج لمنظمة الأوبك بسبب المنافسة من طرف دول نفطية غير عضو في الأوبك (روسيا مثلاً) لأن هذا التنافس من شأنه التأثير على قرارات الاتفاق التي تعتمد داخل الأوبك ، فبعض الدول النفطية داخل الأوبك تحاول زيادة إنتاجها و عدم الإمتثال للحصص المتفق عليها للمحافظة على تصنيفها و ترتيبها على سلم الدول المنتجة و المصدرة للنفط ، و هذا ما يضفي نوع من الضبابية على مدى تأثير إجتماعات الأوبك الدورية على الأسعار في الأسواق الدولية للطاقة .

- عدم قدرة منظمة الأوبك على حماية مصالح أعضائها فالدول الرئيسية في الأوبك مثل المملكة العربية السعودية و حليفتها الامارات العربية المتحدة دائما ما تفكر في مصالحها و مصالح حلفائها خارج الأوبك (الدول المستهلكة للنفط) و لو على حساب قرار الإجماع داخل المنظمة النفطية (الأوبك) ، و هذا ما يؤثر بالسلب على مصالح الدول الأخرى الضعيفة التي لا تملك نفس مستويات القدرة على الانتاج و التصدير ، فمثلا عندما تتفق دول الأوبك على خفض الامدادات النفطية لرفع الأسعار تلجأ دول أخرى تملك إمكانيات التعويض الى زيادة المعروض النفطي للتأثير على الأسعار و الدفع بها نحو التراجع مسايرة لإملاءات دول حليفة ترى في ارتفاع أسعار النفط مشكلة تهدد استقرار موازناتها ، و دعم موازنة دول ندة لها .

- استمرار تدفق المعروض النفطي إلى الاسواق العاجلة (اسواق سبوت) من حقول لا تخضع للحكومات الرسمية في العديد من الدول التي تشهد اضطرابات سياسية و أمنية ، و هذا ما يجعل منظمة الأوبك أمام تحدي مواجهة الفوائض النفطية المعروضة و بأسعار أقل من الأسعار السائدة في الأسواق الآجلة .

- بروز فاعلين و منتجين جدد في السوق النفطي مثل روسيا إلى جانب جمهوريات آسيا الوسطى حيث لم تعد منظمة الأوبك الفاعل و المؤثر الوحيد في الأسواق النفطية و الدليل استنجاد منظمة الأوبك بروسيا في الكثير من اجتماعاتها الدورية للخروج بقرارات تخدم مصلحة الجانبين .

- يعتبر قرار دولة قطر القاضي بالانسحاب من عضوية منظمة الأوبك بمثابة زيادة الصداع الذي قد يفاقم الآلام التي تعيشها المنظمة بفعل التجاذبات ، فإبلاغ قطر للمنظمة بقرار الانسحاب بدءاً من هذا الشهر (جانفي 2019) بعد 57 سنة من العضوية تحت مبرر التخطيط لإستراتيجية جديدة طويلة المدى تعتمد على تطوير قطاع الغاز ، قد يشجع بلدان أخرى ترى في وجودها داخل الأوبك دون أي قدرة على التأثير ، في أن تحذو حذو قطر ، فإيران رغم كمية إنتاجها الكبيرة داخل الأوبك (3.3 مليون برميل يوميا حسب آخر تقرير لمنظمة الأوبك سالف الذكر) لا تملك القدرة على التأثير ، فمثلا لو تنسحب إيران يمكن أن تلجأ إلى القيام بتحالف مع روسيا القوة المؤثرة خارج الأوبك و هذا ما يجعل هذه الأخيرة (الأوبك) في مهمة إضافية عند الاتفاق مع الحلفاء و إقناعهم ، و رغم أن قطر دول غير مؤثرة داخل

الأوبك إلى أن انسحابها يخل بأحد أساسيات المنظمة و هو الوحدة و التماسك لصناعة القرار الاقتصادي على مستوى السوق العالمي للمحروقات .

الخاتمة :

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أن ظهور منظمة الأوبك كان نتيجة حتمية و ليس خياراً نظراً لاستغلال الدول المستهلكة منتجات الدول المصدرة من الخام دون مراعاة مصلحة هذه الدول .

- إن مسار منظمة الأوبك إنحرف عن فكرته الأصلية عند النشأة حيث اكتفت دول الأوبك بالجانب التجاري المتعلق بضبط الإنتاج .

- اعطى اجتماع تمديد تسقيف الإنتاج المنعقد في نوفمبر 2017 إشارات قوية لبورصة النفط وهو ما تجسد فعلاً في ارتفاع اسعار النفط و بلوغها مستوى لم تبلغه منذ ثلاث سنوات و نصف السنة .

- دول منظمة الأوبك لا يمكنها أن تتخذ قرارات مصيرية مؤثرة في السوق النفطية دون دعم الدول الشريكة خارج المنظمة (روسيا مثلاً).

- وجود تحديات تواجه منظمة الأوبك منها ما هو داخلي المتمثل في حالة عدم التوافق في الرؤية و الآراء ، و منها ما هو خارجي مثل ظهور منافسين في المجال النفطي و توجه العالم نحو طاقات بديلة .

قائمة الهوامش

---

(1) بشير مصيطفى ، رائحة النفط مقالات في الاقتصاد العربي ، جسور للنشر و التوزيع الجزائر 2012 ، ص ص 165-166 .

(2) موسوعة Moqal alsahraa عبر الموقع الالكتروني www.moqal.com تاريخ الاطلاع : 2019/01/17 .

(3) مدحت العراقي ، ارتفاع اسعار النفط ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد الثامن ، الجزائر 2006 ، ص ص 11-12

(4) نفس المرجع ، ص 15 .

(5) بشير مصيطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص 167 .

(6) الخبير الطاقوي عبد المجيد عطار ، جريدة الخبر يوم 2018/06/24 العدد 8907 ص 09.

(7) حفيظ صواليلي ، اسعار النفط تلامس 80 دولار ، جريدة الخبر يوم 2018/09/22 العدد 8995 ، ص 15 .

(8) نتائج اجتماع منظمة الأوبك على موقع https//arabic.com تاريخ الاطلاع 2018/12/17 .

(9) ق ، إ ، أسعار النفط تنخفض إلى 60 دولار ، جريدة وقت الجزائر ليوم 2018/12/08 العدد 3019 ، ص 8 .

(10) حفيظ صواليلي ، جريدة الخبر ليوم 2018/12/09 العدد 9073 ، ص 11 .

(11) الموقع الالكتروني للجريدة 2018/12/16 ، www.aljazeera.net

(12) حفيظ صواليلي ، جريدة الخبر يوم 2019/01/20 ، عدد 9014 ، ص 10 .

(13) سمير صارم ، إنه النفط ، دار الفكر ، دمشق ، 2003 . ص ص 117-118 .

(14) مدحت العراقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .